العلاقات الاقتصادية الروسية – الإيرانية (١٩٩١ – ٢٠٠٥)

الباحثة : دينا سعد سالم عبو أ.د. محمد داخل كريم السعدي

جامعة الحمدانية / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

الملخص:

منذ تفكك الأتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م وظهور دولة روسيا الأتحادية كوريثة له أرتبطت بعلاقات اقتصادية مع إيران وأزدهرت خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٥م نتيجة للتقارب السياسي بين موسكو وطهران وأزداد حجم التبادل التجاري بين الدولتين ، وتبرز أهمية التعاون والتنسيق بين البلدين بأعتبارهما من أكبر منتجي ومصدري النفط والغاز الطبيعي في العالم ، فكِلا الدولتين تتمتع بقدرات اقتصادية هائلة من النفط والغاز والقدرات الطبيعية الأخرى ، فضلاً عن ان مصالح البلدين تلتقي في مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين لكونه مجالاً حيوياً لهما وتقاربت اوجه النظر الروسية الإيرانية في تقاسم ثروات البحر ومحاولة التوصل الى اتفاق مع الدول الساحلية الاخرى ، قسم البحث الى محورين تضمن المحور الأول التعاون الروسي – الإيراني في مجال النفط والغاز، في حين تناول المحور الثاني التعاون الروسي – الإيراني في بحر قزوين .

الكلمات المفتاحية : (روسيا ، إيران ، بحر قزوين ، مصادر الطاقة ، النفط والغاز الطبيعي).

Russian-Iranian Economic Relations (1991-2005)

Researcher: Dina Saad Salem Abbou Prof. Dr. Muhammad Dakhel Karim Al-Saadi

University of Al-Hamdaniya / College of Education for Humanities / Department of History

Abstract:

Since the dissolution of the Soviet Union in 1991 AD and the emergence of the Russian Federation as successor , economic relations with Iran have flourished during the period 1991 – 2005 as a result of the political rapprochement between Moscow and Tehran , The volume of trade exchange between the two countries has increased and the importance of cooperation and coordination between the two countries is highlighted as they are among the largest producers and exporters of oil and natural gas , In the world both countries enjoy enormous economic capabilities in terms of oil , gas and other natural capabilities , in addition to the fact that the interests of the two countries converge on the issue of the legal status of the Caspian Sea , as it is a vital area for them , and the Russian – Iranian views have converged in sharing the sea's wealth and trying to reach an agreement with other coastal countries .

Keywords : (Russia , Iran , Caspian Sea , energy sources , oil and natural gas) .

أولاً : التعاون الروسي – الإيراني في مجال النفط والغاز

بعد تفكك الأتحاد السوفيتي تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وذلك بسبب التقارب السياسي بين موسكو وطهران وأخذ معدل التبادل التجاري بين البلدين في الأزدياد ، فظهر ذلك في وجود عدد كبير من الشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية الروسية العاملة في إيران ، فروسيا الأتحادية كانت تدرك بأن تعزيز نطاق التعاون الاقتصادي لا سيما في مجال الطاقة من خلال عقد الصفقات التجارية ، يعد أهم الأدوات التي تخدم موسكو من أجل فرد هيمنتها ونفوذها السياسي في المحيطين الإقليمي والدولي ، وبدأت موسكو بتوقيع الصفقات والعقود مع إيران في مجال النفط والغاز لأجل مشاريع تطويرية في هذا المجال ، كما ان هذه الأتفاقيات كانت تعزز مكانة روسيا التنافسية العالمية ، فضلاً عن إستئثارها بالسوق الإيرنية دون منافسيها الغربيين ، كان للبلدين أهتمامات ومصالح اقتصادية مشتركة في تطوير وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ، وكان هدفهم الحد من نفوذ القوى الأخرى في المنطقة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[١] .

ومنذ العام ١٩٩٢ كانت إيران تسعى الى الحصول على القروض لتمويل جزء من الخطة الخمسية الإيرانية التي تنتهي في العام ١٩٩٣ ، كما ان الحصول على هذه القروض سيكون أمراً صعباً لذلك عملت إيران على تحسين علاقاتها الخارجية ، واتجهت الى روسيا الأتحادية ، وحرصت على ربط عمليات التبادل التجاري مع البلدان الأخرى بتمويل مشاريع معينة على ان تسدد المال عن طريق المقايضة بالبترول وصفقات إعادة الشراء ، وكان من اهم البلدان التي اتجهت اليها إيران كل من تركيا والمانيا وروسيا الأتحادية وإيطاليا وبريطانيا[٢] ، نتيجة لهذه التطورات وقعت روسيا الأتحادية من خلال شركة Rosneft وهي من الشركات النفطية الكبرى المملوكة لروسيا الأتحادية في عام ١٩٩٥م صفقة مع إيران بلغت قيمتها أكثر من ٣٠ مليار دولار شملت عدة مجالات منها الغاز والنفط ، فهذه الصفقات سوف ترفع من مكانة روسيا الأتحادية التنافسية العالمية مما يجعلها تنفرد بالسوق الإيراني بعيداً عن منافسيها الغربيين، وبالرغم من أمتلاك إيران أحتياطات كبيرة من النفط والغاز ، وانها تمتلك ثاني أكبر أحتياطي للغاز الطبيعي في العالم وخامس أكبر أحتياطي نفطي في العالم ، لكنها لم تتمكن من تحسين قدرتها الصناعية لفترة طويلة ، لذلك دعت الشركات الروسية الى إيران للأستثمار من أجل تحديث صناعة الطاقة وزيادة قدراتها ، وبدأ التعاون بين وزارة النفط والطاقة الروسية ووزارة الصناعة الإيرانية[٣] ، وفي أيار من العام ١٩٩٥م بدأ البلدان على تكثيف تعاونهما في مجال النفط والغاز ، والتنسيق بشكل أوسع لتحسين العلاقات ، وفي هذا السياق تم عقد أجتماع في طهران للجنة الرسمية المشتركة لتعاون اقتصادي بحضور وزيري الطاقة والاقتصاد لِكلا البلدين وتم التوصل الى عقد أتفاق في طهران لبناء مصنع للألمنيوم بتعاون مع خبراء روس وبكلفة مليار دولار وبطاقة إنتاجية تصل الى ٢٠٠ الف طن سنوياً[٤] ولاحظ ان إيران كانت حريصة على التعاون مع روسيا الأتحادية ، نتيجة وقوعها تحت ضغط العزلة الأمريكية ، كما ان روسيا الأتحادية كانت بحاجة لأن تثبت بأنها لا تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية[٥] .

على الرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية في أيار عام ١٩٩٥م بحظر تجارة النفط للشركات الأمريكية (كونوكو وموبيل أويل Conoco and Mobil Oil) مع إيران ، وفرضها العقوبات على الشركات التي تستثمر في إيران بأكثر من مليوني دولار في مجال الطاقة ، فضلاً عن المجالين العسكري والنووي ، ومن ضمنها الشركات الروسية وموافقتها على قرار قانون العقوبات الإيرانية الليبية (قانون داماتو) في آب ١٩٩٦م[٦] لكن هذه الإجراءات لم تؤثر على التعاون التجاري بين البلدين ، وأحرز التعاون الاقتصادي بين البلدين تقدماً كبيراً ، تبين ذلك من خلال الأجتماع الأول الذي عقد في كانون الأول ١٩٩٦م للجنة الحكومية الدولية الروسية الإيرانية الدائمة للتعاون الاقتصادي برئاسة نائب رئيس وزراء الحكومة الروسية يوري بوريسوف Yuri Borisov ومحمد خان وزير الأقتصاد والشؤون المالية لإيران ، ومن خلال هذه اللجنة تم الأتفاق على مشروع للتعاون الروسي الإيراني لبناء أعمال تنتج الألومينا من البنزين لصناعة الألمنيوم بمساعدة متخصصين روس بطاقة قدرها ٢٠٠ الف طن سنوياً[٧] ، نتيجة للتقدم في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تم الأتفاق على تحديد مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين وهي ، النقل والأتصالات وإنتاج ونقل النفط والغاز والطاقة النووية والعلاقات المالية وأقترحت الحكومة الإيرانية على روسيا الأتحادية تأسيس إدارة مشتركة لإنتاج وتسويق الغاز لأن البلدين يملكان ما يقارب نصف أحتياطي العالم من الغاز الطبيعي[٨] ، وتأكيداً لذلك وصل وزير الخارجية الروسي يغفيني بريماكوف بزيارة رسمية الى إيران عام ١٩٩٦م ، وتم التأكيد على مسائل توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتم التوقيع على مذكرة تفاهم تقضي بتعزيز الروابط الثنائية وزيادة حجم التبادل التجاري[٩] ، وفي العام نفسه تم الأتفاق بين البلدين على فتح بنك روسي في إيران لكن لم يتم تنفيذه وحصل البنك الإيراني (أي مولا) على ترخيص فتح فرع له وممثلية في موسكو وطرح الجانب الروسي مبدأ التعويضات والفائدة المتبادلة عن نفقات مصانع المحركات التقنية والآلات بالنفط الإيراني[١٠] .

وخلال زيارة ناطق نوري الى روسيا في نيسان ١٩٩٧م بدعوة من مجلس الدوما وتزامنت الزيارة مع حملة مناهضة لإيران في أوروبا الغربية ، فغاية موسكو كانت حتى تبين لطهران بأنها لاتشارك هذه الحملة فحسب ، بل على العكس من ذلك تعتزم على تطوير علاقات ودية عميقة مع طهران ، وتم توقيع عدد كبير من الأتفاقيات لتوسيع التعاون المشترك بين البلدين ، وفي المجال الاقتصادي قبل كل شيء[١١] ، وفي نفس السياق تم في ١٥ نيسان من عام ١٩٩٧م توقيع الأتفاقية التجارية الثنائية بين روسيا الأتحادية وإيران التي مهدت الطريق للتعاون الواسع بين البلدين ومنذ هذا العام بدأت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتقدم بشكل أكبر نسبياً ، وخلال الشهر نفسه تم التوقيع على أتفاقية إلغاء الإزدواج الضريبي بين البلدين[١٢] ، فضلاً عن ذلك في ايلول من العام نفسه تم الأتفاق بين شركة غازبروم الروسية والحكومة الإيرانية للمساهمة في أستخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في مجمعين او ثلاثة من حقول فارس الجنوبي (كما ان حقل فارس الجنوبي يُعتبر من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم) ، وان شركة غازبروم تساهم في مشروع التنقيب عن النفط في حقل فارس الجنوبي بالأشتراك بنسبة ٤٠ % مع شركة توتال ألفا

الفرنسية Total ونسبة ٣٠ % لشركة بتروناس الماليزية Petronas[١٣] ، وقد أشارت بعض التقارير الصحفية بأن القيمة الإجمالية لعقد الغاز الإيراني الفرنسي الماليزي الروسي يصل الى ملياري دولار ، وأولى الجانب الروسي الكثير من الأهتمام بالعلاقات الاقتصادية مع إيران والتعاقد القانوني للتعاون في المجال التجاري ، وتم الأتفاق على الحماية المتبادلة في الشؤون الكمركية والتعاون في الأتصالات البريدية والإلكترونية ، وكان من المقرر التوقيع على هذه في الأجتماع الثاني للجنة المشتركة في طهران في شباط ١٩٩٨م ، على الرغم من التقدم الحاصل بين البلدين في المجال الاقتصادي وتوقيع عدد من الأتفاقيات لكن كان هناك صعوبات أعاقت العلاقات التجارية والاقتصادية الروسية الإيرانية بما في ذلك عدم مراعاة الجانب الإيراني لتواريخ وشروط المدفوعات[١٤] ، أعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الأتفاقية بحجة أن هذه الصفقة كانت مشمولة بتعديلات داماتو ، رداً على ذلك أعلنت شركة غازبروم بأنه لا ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في مشاريع الطاقة في البلدان الأخرى[١٥] ، عملت الحكومة الروسية على دعم شركة غازبروم بقوة ضد الضغوط الأمريكية وصرح النائب الأول لرئيس الوزراء قائلاً : (ستقف روسيا الى جانب شركة غازبروم إذا تعرض أحتكار الغاز هذا للهجوم بسبب مشاركتها في التنمية لحقل فارس الجنوبي ، ووصفت لجنة دوما للشؤون الدولية بأن الضغط الأمريكي على شركات النفط والغاز الروسية والتهديدات ذات الصلة بفرض العقوبات عليها إذا وسعت أتصالاتها التجارية مع البلدان الأخرى بأنها غير مسموح بها وأنها ستتخذ الخطوات اللازمة لمنع العقوبات إذا لزم الأمر)[١٦] .

وتجدر الإشارة الى أن المساعدة الروسية لعبت دوراً مهماً في بناء منشآت الطاقة الصغيرة ومحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة بسعة ١ – ٢٠ ميغاواط ، وأحد الأتجاهات المهمة للتعاون الروسي الإيراني يقع في مجال النفط والغاز ، وبناءً على ذلك قامت شركة غازبروم في العام ١٩٩٧م بتطوير المرحلتين الثانية والثالثة من حقل غاز فارس الجنوبي وأشار الممثل التجاري السابق لروسيا في إيران رومیانتسیف Rumyantsev (لقد تم تحقيق بداية واعدة لأستثمار واسع النطاق للتعاون التقليدي في صناعة النفط عندما أصبحت شركة غازبروم جزءاً من أتحاد دولي ، وفي هذا الإطار قامت الشركة في العام نفسه بتطوير حقل جنوب فارس الكبير للغاز الطبيعي في الخليج العربي) ، كما تم بناء معمل لمعالجة الغاز في أسالوي ، الى جانب شركة غازبروم كانت تشارك ايضاً شركات روسية أخرى في التجارة في مجال النفط والغاز في إيران ، مثل Stroytransgaz وشركة Zarubezhneft في تطوير حقول الغاز وبدأت في مشروع التنقيب عن النفط في صفين[١٧] ، وبعد فترة دخلت شركة Yukos و Enrgomashexport و Energomashinostroitel’naia و شركة Zarubezhneft السوق الإيرانية ، حيث وقعت شركة Korporatsia بروتوكولاً مع وزارة النفط الإيرانية بشأن التعاون المشترك في مجال(الحفر على الجرف) في الخليج العربي ، وتم إنشاء اللجنة الروسية الإيرانية للتعاون الاقتصادي[١٨] وتم توقيع عقد بين مجموعة الكونسوريوم Consorineum الذي كانت تقوده شركة توتال Total الفرنسية مع الحكومة الإيرانية في ٢٨ ايلول ١٩٩٧م من أجل تطوير حقول الغاز

الإيرانية جنوب الخليج العربي بمبلغ ملياري دولار ، وكانت شركة غازبروم الروسية تمتلك ٤٠ % من قيمة هذا العقد وعد هذا المشروع من أضخم المشاريع في أستثمار حقول الغاز في العالم[١٩] ، نتيجة لهذا التقدم صرح رجب سافاروق عضو المجلس الأستشاري للرئيس الروسي قائلاً : (إنني مقتنع تماماً أن هناك أرضية كبيرة لعلاقات اقتصادية روسية – إيرانية أكثر جدوى ، حيث أن إمكانيات البلدين عظيمة لكن هيكل وتركيبة لجنة التعاون الاقتصادية التجارية لا تسمح بفعالية في هذا المجال .. لقد توصلنا الى نتيجة أنه الى جانب اللجنة الحكومية الموجودة ، والصلات القائمة عن طريق غرفة التجارة والصناعة الروسية ، وعدد من مبادرات رئيس الفرقة السيد أركادي فولسكي ، من الضروري تأسيس هيئة معنية مع قاعدة قوية تحليلية – معلوماتية والتي يمكنها شحن وتنسيق كل الطرق الممكنة لوصول المؤسسات التجارية الروسية والإيرانية الصغيرة والمتوسطة الى سوق الطرف الآخر .. لقد أقتنعنا بأن رجال الأعمال سواء أكانوا الروس أم الإيرانيين لا يملكون أية معلومات حول إمكانيات بعضهم البعض ... بأختصار نحن بحاجة الى مركز روسي – إيراني للتعاون الاقتصادي والتقني – العلمي يكون له مقرين في كل من موسكو وطهران)[٢٠] .

وفي اذار من العام ١٩٩٨م توصلت شركة غازبروم وشركة Zarubezhneft الى أتفاق مع شركة النفط الإيرانية الوطنية بشأن التنفيذ المشترك للعديد من مشاريع النفط والغاز في إيران وتم إعداد مشروع (أتفاقية حكومية دولية بشأن التعاون بين روسيا وإيرن في قطاع النفط والغاز) حيث كانت غاية هذه الأتفاقية للتنسيق بين الشركات الروسية لمنع التنافس المحتمل بينهما، فضلاً عن توقيع عدة أتفاقيات مع وزارة النفط الإيرانية بشأن التنفيذ المشترك للعديد من مشاريع النفط والغاز تم التوقيع خلال الشهر نفسه على أتفاقية لإنشاء اللجنة الإيرانية – الروسية للتعاون الاقتصادي والتجاري ، وسعى البلدان من أجل تسريع التعاون الاقتصادي الإقليمي وعبر الحدود بين الطرفين [٢١] وأستمر التعاون بين البلدين في مجال الطاقة وتوج ذلك بتوقيع مذكرة التعاون المتبادل في ١١ قضية بين شركة Mintopenergo الروسية ووزارة النفط الإيرانية في نيسان عام ١٩٩٩م [٢٢] ، ونهاية عام ١٩٩٩ بدأ التعاون الروسي الإيراني في مجال الطاقة غير النووية يفتح آفاقاً جديدة بين البلدين ، حيث تم الأنتهاء من المرحلة الثانية من محطة شهيد منتظري للطاقة الحرارية في أصفهان ، والمرحلة الثالثة من محطة رامين عبر النفط المحمي في الأهواز ، كما تقوم الشركة الروسية Technoagroexport بالقرب من الحدود مع إيران بإنشاء محطة للطاقة الحرارية في طبس والتي تضم محطتين تبلغ كتلة كل منهما ٣١٥ ميغاواط لكل منها ، مع إمكانية التوسع اللاحق الى ٤× ٣١٥ ميغاواط[٢٣] .

توثق التعاون الروسي – الإيراني منذ وصول فلاديمير بوتين للحكم (١٩٩٩– ٢٠٠٨ م)[٢٤] وبدأت روسيا الأتحادية تعمل على ترسيخ السياسة الخارجية من خلال خدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسي وأزدهاره ، بناءً على ذلك توجهت نحو إيران لتعزيز التعاون الإستراتيجي بين البلدين ولاحظ ان لقطاع الطاقة مكانة كبيرة في العلاقات الروسية – الإيرانية ، فأولت إيران التي تعرضت لعقوبات كبيرة أهمية كبيرة للتعاون مع روسيا في مجال الطاقة من أجل

التخلص من هذه القيود ولضمان التوازن التجاري في العلاقات الثنائية والأستفادة من التعاون وأتباع السياسات المشتركة بشأن القضايا الأمنية ، في إطار سياسة الطاقة التي طورتها خلال حكم بوتين[٢٥] ونتيجة أستمرار التعاون التجاري بين البلدين أزدادت قيمة التبادل التجاري في عدة ميادين خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ من ٦٦١ مليون دولار الى أكثر من ملياري دولار ، وبلغت الصادرات الروسية لإيران حوالي ١,٩ مليار دولار[٢٦] وجاءت زيارة مسؤول الأمن القومي الإيراني حسن روحاني الى موسكو عام ٢٠٠٠م تأكيداً على عمق العلاقات المتبادلة بين الطرفين ، وتأسيساً على ذلك جاء في البيان المشترك الذي أصدرتاه حكومة البلدين على حرصهما على تنفيذ كل ألتزاماتهما ، وأكد الطرفان بأنهما لن يقبلا تدخل دولة ثالثة في علاقاتهما ، كما رفضت روسيا الأتحادية التهديدات الأمريكية لها وأستمرت في التعاون مع إيران ، فأدى ذلك الى تحسين أحوال إيران الأقتصادية ، فمهد ذلك لكسر الطوق الاقتصادي الذي كان مفروضاً على إيران[٢٧] .

أكد بيان روسي إيراني مشترك خلال زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧ – ٢٠٠٥م)[٢٨] الى موسكو في اذار ٢٠٠١م الحاجة الى توسيع التعاون الاقتصادي والعلمي بين روسيا وإيران وتم توقيع معاهدة أساس العلاقات ومبادئ التعاون بين روسيا الأتحادية وجمهورية إيران الإسلامية في ١٢ اذار عام ٢٠٠١م [٢٩] من قبل رئيسي البلدين ، ونصت الأتفاقية على تطوير العلاقات والتعاون بين البلدين على أساس أوسع وطويل الأجل في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتقنية وغيرها من المجالات ، فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي نصت الأتفاقية على أن يقوم الطرفين بتهيئة الظروف القانونية والاقتصادية والمالية والتجارية المواتية للأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف والأستثمارات المشتركة في أراضي كل منهما وفي بلدان ثالثة ، وستعمل كل من روسيا الأتحادية وإيران على تعزيز تطوير علاقات طويلة الأمد ومتبادلة المنفعة من أجل تنفيذ مشاريع مشتركة في مجال النقل والطاقة ، وتم الأتفاق بين الطرفين على إجراء مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات والخبرات في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية من أجل التعرف بشكل أفضل على بعضهما البعض وأستخدام إمكانات كلا البلدين في هذه المجالات ، وان يتم التعاون الاقتصادي في صناعة النفط والغاز ودخلت حيز التنفيذ في ٥ نيسان من عام ٢٠٠٢م [٣٠] ، وحرصاً من قبل البلدين على أستمرار توثيق التعاون الذي وصل الى مرحلة متقدمة تم توقيع أتفاق تعاون مهم في تموز عام ٢٠٠١م بين الرابطة الروسية لمعدات النفط والغاز الحكومية (Stankoimport State Enter - prise) ووزارة صناعة النفط والغاز الإيرانية (التي تم إنشاؤها بمشاركة الدولة لغرض تحديث صناعة إنتاج المواد الخام الإيرانية) بشأن تجديد مجمعات النفط والغاز الإيرانية ، ونص الأتفاق على مشاركة الشركات الروسية في تحديث صناعة إنتاج المواد الخام الإيرانية وبذلت روسيا الأتحادية محاولات لمنع إيران من إبرام أتفاقيات في مجال الطاقة بشكل مباشر مع الدول الغربية[٣١] .

تراجعت العلاقات قليلاً بين البلدين في كانون الأول ٢٠٠١م عندما تم أفتتاح خط أنابيب الغاز الطبيعي تبريز – أنقرة الذي يعمل لنقل الغاز الطبيعي من إيران وربما الدول الساحلية لبحر قزوين الى تركيا ثم الى أوكرانيا والى أوروبا وهذا الخط يمثل مصدراً بديلاً لأوكرانيا لإمدادها بالغاز ، حيث كانت تقدر إمدادات أوكرانيا من الغاز الروسي حوالي ٧٥ % ، وإذا أستفادت أوكرانيا من الغاز الإيراني فستتضرر المصالح الروسية ، لذلك أعتبرت روسيا الخط الإيراني التركي اول تحد موثوق به للهيمنة الروسية على الصادرات الإقليمية وأعتبرته الحكومة الروسية تهديد كبير لها[٣٢] ، لكن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على العلاقات وأستمر التعاون بين موسكو وطهران وأتفق الطرفان على تشكيل تكتل مشابه لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ، لكن يقتصر هذا التكتل على الغاز الطبيعي فقط يكون لروسيا وإيران الدور الرئيسي فيه ، ونتيجة لذلك أخذ المسؤولون في البلدين بالتصريح من أجل ضرورة تأسيس مركز روسي – إيراني للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي على أن يكون له مقرين في كل من موسكو وطهران وذلك من أجل رفع مستوى التبادل التجاري بينهما[٣٣] وتأسيساً على ذلك شكلت الدول المصدرة للغاز بمبادرة من روسيا الأتحادية وإيران منتدى خاصاً بها والذي عرف بـ (منتدى الدول المصدرة للغاز Gas Exporting Countries Forum - GECF)[٣٤] لزيادة مستوى المشاركة والتعاون بينها ، وتعزيز المنافع المتبادلة ، وعقدت تلك الدول أجتماعها الوزاري الأول في طهران عام ٢٠٠١م ، وتم أعتباره في البداية نظيراً لمنظمة الأوبك ، ولكن هذا المنتدى كان على النقيض من منظمة الأوبك[٣٥] ، وللتأكيد على عمق العلاقات ووصولها الى مرحلة متقدمة وصل وزير النفط الإيراني بيجن زنكنه في ٢٣ تشرين الأول عام ٢٠٠٢م الى موسكو بزيارة رسمية وأستمرت لمدة يومين تم خلالها البحث مع المسؤولون الروس للتعاون الثنائي بين البلدين في مجالي النفط والغاز ، وكان من المقرر ان يتابع زنكنه خلال هذه الزيارة بصفته رئيس الجانب الإيراني باللجنة الإيرانية الروسية المشتركة من أجل تنفيذ الأتفاقيات التي وقعها الرئيس الإيراني خاتمي خلال زيارته لموسكو في شهر اذار من العام الماضي ، اضافة الى ذلك بحث الوفد الإيراني مع المسؤولون الروس بشأن القضايا المتعلقة ببرنامج التعاون الاقتصادي والتجاري البعيد المدى بين البلدين[٣٦] .

على الرغم من الأتصالات العديدة بين روسيا وإيران ، لكن مبادرات التعاون الروسي الإيراني في مجال الطاقة ظلت غير حاسمة بسبب قضايا الوضع في بحر قزوين ، لكن منذ عام ٢٠٠٣م بدأت شركة الطاقة الروسية في دخول السوق الإيرانية ببطئ ، وتعتبر شركة غازبروم على وجه الخصوص واحدة من المنظمات الرائدة في هذا المجال ، وفي اذار ٢٠٠٣م في الأجتماع الرابع للجنة التعاون التجاري والاقتصادي الروسية الإيرانية الذي حضرته شركة غاز بروم تم الأتفاق على إنشاء مشروع مشترك لتطوير مرافق إنتاج الغاز في إيران وإمدادها الى الأسواق الدولية ، كما بدأت شركات النفط والغاز الطبيعي بالأستثمار في إيران ، وكانت شركة (Tatneft) بعد شركة غازبروم الشركة الأكثر نشاطاً في إيران ، وشاركت مشاريع مهمة مثل تطوير حقل زغدة النفطي الإيراني وبناء مجمع مصفاة النفط في جزيرة خرج [٣٧] .

تبعاً لهذه التطورات وصل الى موسكو وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في أيار عام ٢٠٠٤م وخلال أجتماعه مع بوتين حيث صرح بوتين قائلاً : (يسرني أن أشير الى أن علاقاتنا مع إيران تتطور على أساس متين للمعاهدة الموقعة في عام ٢٠٠١م ، حيث يلتزم الطرفان بالمبادئ الأساسية لهذه المعاهدة وروحها ومحتواها ، وإيران هي شريكنا القديم والمستقر ، يجب أن أقول إن نتائج أنشطتنا لا يمكن إلا ان تكون راضية ، من عام ٢٠٠٢ م الى الوقت الحاضر ، زاد حجم التجارة بين بلدينا بأكثر من ٧٠ % ، ونحن نعلم أن القيادة الإيرانية تولي أهمية كبيرة لتطوير العلاقات مع الأتحاد الروسي) فكان رد خرازي (لحسن الحظ تتطور العلاقات بين روسيا وإيران بشكل إيجابي ، ويرجع ذلك الى الخط السياسي الذي يقوده قادة بلدينا ، حيث يمكن لروسيا الأتحادية وإيران التعاون ليس فقط على الصعيد الثنائي ، ولكن ايضاً من حيث المشاكل الدولية والإقليمية)[٣٨] ، بعد هذه التطورات صرح وزير خارجية روسيا الأتحادية قائلاً : (في السنوات الأخيرة تطور التعاون الروسي الإيراني في جميع الأتجاهات ، حيث يكتسب التعاون التجاري والاقتصادي زخماً مستمراً وبلغ حجم التجارة بين البلدين ١,٣٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٣م، وتمثل الصادرات الروسية حوالي ٩٥ % من هذا المبلغ وجزء كبير منها هو الآلات والصلب المدرفل ، كما يجري تنفيذ مشاريع أخرى في قطاعي النفط والغاز كما ان إيران تحاول تسهيل أنضمام روسيا الى منظمة التعاون الإسلامي كمراقب)[٣٩] .

وخلال شهر ايلول من العام ٢٠٠٣ قام وفد من ممثلي شركات تكرير النفط الكبيرة العالمية بزيارة الى محج قلعة برئاسة رئيس شركة الناقلات الإيرانية محمد دوم سوري ورئيس مجلس إدارة شركة Green Shipping Holding Jan Bonde Nilsson) جان بوند نيلسون) ، حيث تفقد الوفد الأجنبي أراضي مستودع محج قلعة للنفط وميناء محج قلعة البحري الدولي ، وتم التوصل الى أتفاق بشان توريد النفط الروسي الى مصافي النفط الإيرانية ، فضلاً عن ذلك أخذت الشركة الإيرانية القبرصية المشتركة Caspian Maritime Itd زمام المبادرة لأنشاء منشأة خاصة بالقرب من محج قلعة لتحميل وتفريغ المنتجات النفطية بحراً دون نهج النقل مباشرةً من المحطة البرية ، وسيسمح هذا بتخفيض تكلفة نقل النفط من ٣٠ دولار الى ٢٠ دولار للطن ، وكان في إطار هذا المشروع بناء ناقلات كبيرة ذات إزاحة لا تقل عن ٦٣ الف طن والتي ستكون قادرة على نقل منتجات نفطية تصل الى ٩ – ١٢ مليون طن سنوياً من محج قلعة الى موانئ إيران[٤٠] ، وفي نفس السياق وخلال العام نفسه قررت الشركة الروسية الأحتكارية لنظام الطاقة الموحد الروسي بالشراكة مع وزارتي الطاقة في إيران وطاجيسكتان بناء وتشغيل محطة للطاقة الكهرومائية في سانغتودا طاجيكستان ، وسيؤدي ذلك الى زيادة مشاركة نظام الطاقة الروسي في مشاريع رابطة الدول المستقلة وسيسمح بحل مشكلة العجز في الطاقة في إيران [٤١] ،

نتيجة للتقدم الكبير في التعاون بين الدولتين قام لافروف وزير خارجية روسيا الأتحادية بزيارة الى طهران في تشرين الأول عام ٢٠٠٤م وصرح قائلاً : (ان هذا الأجتماع هو أجتماعنا الثالث مع السيد خرازي هذا العام ، لقد حددنا عدداً من الأحداث الثنائية بما في ذلك ، الأتفاق على التعجيل بعقد لجنة دائمة للتعاون التجاري والاقتصادي ،

هناك الكثير من المشاريع التي تدعم روسيا الأتحادية وإيران والشركات والمنظمات الروسية والإيرانية ، إنها في مصلحة بلداننا ، وهناك فرص حقيقية للتوصل في أقصر وقت ممكن ، وهناك أيضاً خطط لتحسين الإطار القانوني لعلاقاتنا ، وفضلاً عن ذلك تم التوصل الى أتفاق لتسريع التفاوض على بعض الأتفاقات التي من شأنها زيادة دعم التعاون التجاري والاقتصادي وغيره من أشكال التعاون) ، وفي عام ٢٠٠٥م انشأت شركة Tatneft مع شركة مستزافان الإيرانية شركة مشتركة تسمى بارس تاتفنت كيش ، لتحقيق هذه المشاريع [٤٢] وخلال العام نفسه قامت شركات مثل شركة Tatneft وشركة Lukoil Overseas Holding Ltd بتوقيع عقود مع الحكومة الإيرانية للمساهمة في السوق الإيرانية ، وقامت شركة JSC Stroytransgaz بتطوير البنية التحتية في إيران ، لكن هذه الشركات لم تبدأ بسبب العقوبات الدولية التي فُرضت على إيران[٤٣] .

وعلى الرغم من أمتلاك روسيا الأتحادية كميات هائلة من النفط والغاز ، وتصديرها الى دول أخرى ، إلا أنها تتطلع للنفط والغاز الإيراني ، لكونها بحاجة الى النقد الأجنبي ، وبتعاونها مع إيران تضمن حصولها على العملات الصعبة التي هي بأمس الحاجة لها ، وعليه جاءت فرصة الطاقة بشكل رئيس في تعزيز أهمية التعاون والتنسيق مابين روسيا الأتحادية وإيران بأعتبارهما أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم ، فالبلدين يمتلكون قرابة ١٨ % من أحتياطي العالم من النفط ، و٤٠ % من أحتياطي الغاز ، وتسيطر الدولتان معاً على مايقارب من ٥٠ % من أحتياطات الغاز المؤكد[٤٤] .

ثانياً : النشاط الروسي – الإيراني في بحر قزوين

١ – الموقع الجغرافي لبحر قزوين

يعد بحر قزوين بحيرة مغلقة في العالم ويقع في قلب المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى حتى القوقاز، تبلغ مساحته ٣٨٦,٤ الف كيلو متر مربع الذي يقع في تقاطع جنوب شرق أوروبا وآسيا ، حيث يبلغ حجم المياه ٧٨٧٠٠ الف كيلو متر مربع ، ويبلغ طوله ١٢٠٠ كيلو متر من الشمال الى الجنوب وعرضه ٣٢٠ كيلو متر من الغرب الى الشرق ، كما يبلغ متوسط العمق لبحر قزوين ١٨٤ متراً [٤٥] ، وتبلغ كمية المياه الواردة اليه سنوياً حوالي ٣٠٠ الف كيلو متر مكعب ، حيث يتم تأمين ٥% منها من الأراضي الإيرانية ، وهناك ثلاث أنهار رئيسية (الفولكا ، الأرال ، الترك) تصب في بحر قزوين ، وجميعها تجري من الشمال الى الجنوب ويشكلون ٨٨ % من مياه البحر ، ويعد نهر الفولكا الذي يأتي من روسيا أهم الموارد المائية للبحر[٤٦] ، وبعد تفكك الأتحاد السوفيتي وظهور دول جديدة محاذية لبحر قزوين ، خلق مشكلة الوضع القانوني له ، سابقاً كان بحر قزوين وطريقة التعامل مع ثرواته وأستغلالها خاضعاً لأحكام المعاهدتين الموقعتين بين الأتحاد السوفيتي وإيران[٤٧] عامي ١٩٢١م[٤٨] و ١٩٤٠م[٤٩] اللتين تقران بأن

بحر قزوين عبارة عن بحيرة مغلقة مشتركة بينهما ، ولايحق لأي دولة ثالثة القيام بأي نشاط او أستثمار فيه أياً كان نوعه ، وبعد ظهور ثلاث دول جديدة هي تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان ، زاد عدد الدول المستقلة ذات السيادة التي تضم خطاً ساحلياً على بحر قزوين ، ولديها مصالح إستراتيجية واقتصادية مرتبطة بها ، فأصبح عدد الدول المطلة على البحر خمس دول ، وهو موزع بين روسيا الأتحادية من الشمال الغربي وإيران من الجنوب والجنوب الغربي ، وكازاخستان من الشمال الشرقي ، وتركمانستان من الشرق ، وأذربيجان لها أصغر إطلالة على الساحل محصور بين روسيا وإيران غرباً[٥٠] ، فروسيا الأتحادية تمتلك ١٩٣٠ كيلو متر من ساحل بحر قزوين ، وإيران تمتلك ٧٤٠ كيلو متر ، وأذربيجان تمتلك ٨٠٠ كيلو متر ، وكازاخستان تمتلك ٢٣٢٠ كيلو متر ، وتركمانستان تمتلك ١٢٠٠ كيلو متر[٥١] .

٢ – أهمية بحر قزوين

يعد بحر قزوين (الخرز) أكبر بحيرة مغلقة على سطح الأرض ، حيث لايخضع للقوانين الدولية المتعلقة بتقسيم البحار والتي تعين الحدود البحرية للدول الخمس المتشاطئة له بناء على مسافات متساوية من البحر وحصص متساوية من موارد قاعه ، وبالمقابل لايمكن أعتباره قانونياً بحيرة مغلقة لتوفر كل مميزات البحار فيه ، سواء من ناحية المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف مساحة الخليج العربي ، او العمق او الثروات الكامنة في أعماقه ، عدا عن ثروة الكافيار المعروف باللؤلؤ الأسود فيه[٥٢] ، فضلاً عن أن مياهه مشبعة بالكبريتات وغنية بالأسماك (الكافيار والسلمون) كما يحتوي على ٢٧٥ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و١٥٠ مليار برميل من النفط ، كما تم أكتشاف حقول النفط والغاز الطبيعي الأكثر كفاءة في مساحة تبلغ حوالي ٢٠٠ الف كيلومتر مربع في منطقة جنوب بحر قزوين ، كما يضم البحر ٢٠ حقلاً للغاز والنفط وتبلغ أحتياطات الغاز الطبيعي حوالي ٦ و٧ترليون متر مكعب وهو مايمثل ٦% – ٧% من الأحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي[٥٣] .

أزدادت أهمية ومشاكل بحر قزوين بشكل كبير بعد تفكك الأتحاد السوفيتي الذي أدى الى تغيير الجغرافية السياسية في المنطقة بظهور دول جديدة محاذية له ، سابقاً كان البحر خاضعاً لإحكام المعاهدتين الموقعتين بين الأتحاد السوفيتي وإيران عامي ١٩٢١ و١٩٤٠، لكن بعد تفكك الأتحاد السوفيتي ونشوء دول جديدة بدأت هذه المنطقة تأخذ بُعداً دولياً، وبدأ الأختلاف بين الدول من أجل تقاسم ثروات البحر، فهناك مشاكل مثل هل هو بحر أم بحيرة [٥٤] ، وللحفاظ على مصالح الدول وترتيب الأوضاع دعت إيران الدول المطلة على البحر في ٣ شباط ١٩٩٢ الى تشكيل منظمة ، وتم إنشاء منظمة (تعاون دول بحر قزوين) حددت المنظمة أهدافها بتطوير التعاون بين الدول لتنظيم أستكشاف وأستغلال إدارة الموارد والثروات وتنظيم شؤون الملاحة ، روسيا الأتحادية وإيران تتفقان على أن بحر قزوين حوضاً مائياً مغلقاً وبحيرة تتقاسم الدول المطلة عليه الأحتياطات فيه بصورة متساوية وانه يجب الإلتزام بالأتفاقيتين

لعامي ١٩٢١م و١٩٤٠م ، كما كانت تركمانستان تؤيدهما في ذلك ، اما أذربيجان وكازاخستان كانا يدعوان الى سريان قانون البحار على بحر قزوين ، وعده بحيرة حدودية وتقسيمه الى خمسة أقسام كل منها يمثل مياه إقليمية تتبع الدولة الساحلية المطلة على البحر ولها وحدها الحق في هذا الجزء من البحر[٥٥] .

٣ – النشاط الروسي – الإيراني في بحر قزوين

بدأت مسألة بحر قزوين منذ أوائل عقد التسعينيات بعد تفكك الأتحاد السوفيتي ، فبعد أن كانت دولتين فقط تتحكم بثروات وأراضي بحر قزوين هما الأتحاد السوفيتي وإيران[٥٦] اللتين لديهما معاهدات عامي ١٩٢١م و ١٩٤٠م ، فأصبح هناك خمسة دول مطلة على بحر قزوين ، وبدأت هذه الدول الأستخدام المشترك لموارد البحر، حيث تشابهت مواقف كل من روسيا الأتحادية وإيران في المنطقة والتعاون لمنع الصراعات وتقليل درجة عسكرتها[٥٧] نتيجة لذلك نشأت مسألة النظام القانوني لبحر قزوين وتقسيمه الى خمسة أجزاء بدلاً من جزأين بين إيران والأتحاد السوفيتي ، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين إيران والدول المستقلة حديثاً ، وأقترحت الدول الساحلية حلولاً مبنية على المصالح الوطنية والقانون الدولي ، لكن كل مقترح كان يتضمن مصالح دولة واحدة او أكثر ويجهل مصالح الأخرين ، ولم يتم التوصل الى أتفاق حول كيفية تحديد النظام القانوني للبحر، وتم الأتفاق ان تظل أتفاقيتي عام ١٩٢١ وعام ١٩٤٠ سارية المفعول التي كانت أساس النظام القانوني لبحر قزوين لحين التوصل لأتفاقية جديدة بين الدول الساحلية[٥٨] ، وأصرت روسيا الأتحادية وإيران على الحفاظ على إجراءات المعاهدات السابقة ، والتي تتعارض مع مصالح دول بحر قزوين الأخرى وشركات النفط والغاز الغربية ، لكن دول بحر قزوين الجديدة بذلت الجهود لتقسيم البحر الى قطاعات وطنية للحصول على منفعة طرف واحد ، وأدعوا بأنهم لم يكونوا أطرافاً في المعاهدات الدولية السابقة ، وأصروا على عدم وجود ألتزامات تاريخية على عكس روسيا الأتحادية وإيران واعتبروا بأنهم لديهم سياسة حرة في تنفيذ سياستهم الخارجية في المنطقة ، ولهم الحق في أتخاذ إجراءات أحادية الجانب ، وبدأ التنافس للوصول الى الحقول الهيدروكربونية وتسليمها للأسواق الخارجية[٥٩] لذلك أعلن ممثل وزارة الخارجية الروسية كاراسين عن أستعداد بلاده لتعديل الأتفاقيات السوفيتية الإيرانية الأساسية ، وفي تشرين الأول عام ١٩٩٢م صرح الممثل الرسمي لوزارة الخارجية الروسية ديمورين قائلاً : (نحن نؤيد الحفاظ على أساس الوضع الحالي لبحر قزوين كجسم مائي داخلي ، وهو ليس جزءاً من أراضي أي دولة في بحر قزوين وهو مفتوح للأستخدام من قبلهم جميعهم على قدم المساواة وفقاً للشروط المتفق عليها) ، ذلك يؤكد ان مواقف روسيا الأتحادية وإيران كانت مماثلة ، وتم إصدار بيان روسي إيراني مشترك بشأن وضع بحر قزوين في ٣٠ تشرين الأول من العام نفسه جاء فيه : (ان حل جميع القضايا المتعلقة ببحر قزوين ، بما في ذلك تحديد وضعه القانوني قد تم على أساس توافق آراء جميع الدول الساحلية) وعندما بدأت شركات النفط البريطانية والأمريكية فرض سيطرتها على الموارد الطبيعية لبحر قزوين ، قامت روسيا الأتحادية بطرح مبادرات جديدة

تتعلق بالقرار القانوني للبحر، وأتخذت مبادرة لإنشاء منطقة مساحتها ٢٠ ميلاً من المياه الإقليمة ومنح حقوق متساوية لبلدان بحر قزوين لتطوير الرواسب في الجزء الأوسط من البحر(٦٠) .

أتخذت كل من موسكو وطهران ردة فعل مشتركة عندما قامت أذربيجان بتوقيع أتفاقية في ٢٠ أيلول عام ١٩٩٤ م مع بعض الشركات العالمية للتنقيب وأستثمار النفط في السواحل الأذربيجانية والتي سميت بـ صفقة القرن ، وقدمت موسكو مذكرة أحتجاج الى وزارتي الخارجية لكل من أذربيجان وكازاخستان ، بعدها وجهت رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٥ تشرين الأول من العام نفسه وأعلنت أن التصرف الأحادي الجانب غير قانوني ، ولا تعترف به روسيا الأتحادية التي تحتفظ لنفسها الحق بأتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت الذي تراه مناسباً لتسوية الخروقات التي حصلت نتيجة التصرف الأحادي الجانب(٦١) ، كما نقلت إحدى الصحف الإيرانية عن نائب وزارة الخارجية الروسية قوله إن بلاده تؤيد موقف إيران فيما يتعلق بإنشاء نظام قانوني لأستخدام موارد بحر قزوين ، رداً على ذلك صرح المتحدث بأسم وزارة الخارجية الروسية قائلاً : (ان روسيا الأتحادية وإيران تتقاسمان وجهات نظر متقاربة للغاية بشأن القضايا ذات الصلة ببحر قزوين ... موارده تنتمي الى الدول المطلة على البحيرة)(٦٢) ، لاحقاً حدثت تطورات في البحر متمثلة بتدخل دول أجنبية أخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا التي أخذت تلمح أن المنطقة تدخل ضمن مجال مصالحها الإستراتيجية ، فضلاً عن أستمرار أذربيجان وكازاخستان بأتخاذ خطوات منفردة بهذا الشأن ، تبعاً لهذه التطورات رأت روسيا الأتحادية وإيران انه من الضروري التعاون ضد هذه الهيمنة الأجنبية ، وسارع الطرفين الى إصدار بيان مشترك في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٥ ، وأرسلت نسخة منه الى الدورة الواحدة والخمسين للأمم المتحدة : (إن المحادثات الروسية – الإيرانية والتي جرت في طهران للمدة ٢٩ – ٣١ تشرين الأول عام ١٩٩٥ م ، فيما يخص المسائل والقضايا المتعلقة بالوضع القانوني لبحر قزوين والتعاون والتنسيق مابين الدول المحاذية للبحر ، فقد توصل الطرفان الى التفاهم المشترك التالي ، والذي يحمل توقيع كل من نائب رئيس الوزراء الروسي السيد بولشاكوف ووزير الخارجية الإيراني ولايتي)(٦٣) جاء فيه : (أنهما يعارضان العمل الأحادي الجانب للبحر من الدول المطلة على بحر قزوين لأستغلال موارده ، ويجب تسوية جميع القضايا المتعلقة بأستغلال البحيرة ومواردها ومعالجتها في إطار العقود الدولية وبمشاركة جميع الدول المطلة على بحر قزوين)(٦٤) ونص ايضاً على : (إن كل القضايا والمسائل المتعلقة بالوضع القانوني لبحر قزوين ..... يجب أن تقرر من خلال أتفاقات دول تجمع الدول المحاذية الخمس لبحر قزوين ... يجب أحترام أستقلال الدول وحسن الجوار ، والشراكة والتعاون ذي المنفعة المتبادلة على أسس متساوية ، وعدم أستخدام التهديد بالقوة ، كما أن بحر قزوين يجب أن يستخدم للأغراض السلمية فقط ، الدول المحاذية لبحر قزوين لها مصالح إستراتيجية في البحر ، ولا يمكن لدول ثالثة ان تستخدم أي أسلوب يمكن أن تفرضه على الدول المحاذية ، لا يسمح القيام بأية نشاطات يمكن أن تضر بالبيئة الطبيعية للبحر، يجب تأسيس منظمة للتعاون بين الدول المحاذية)(٦٥) في الأصل كان الهدف الأساسي لروسيا الأتحادية وإيران في

سياستهم تجاه بحر قزوين هو ضمان عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على موطئ قدم من خلال الدول الساحلية الأخرى[٦٦] .

وفي تشرين الأول من العام ١٩٩٦م وقعت روسيا الأتحادية مذكرة نوايا مع إيران وتركمانستان لإنشاء شركة نفط ثلاثية من أجل تطوير حقول النفط في بحر قزوين ، فغاية روسيا الأتحادية كانت لمعارضة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي عارضت وجود شركات النفط والغاز الروسية في الأتحادات الناشئة والحفاظ على أعتماد دول بحر قزوين على روسيا الأتحادية على خطوط الأنابيب[٦٧] ، ونتيجة لذلك في تشرين الثاني من العام نفسه تم عقد أجتماع في عشق أباد بمشاركة وزراء خارجية البلدان الساحلية من أجل وضع بحر قزوين وحل المشكلة لكن لم يتم التوصل الى حل بين الدول الساحلية[٦٨] وعندما أرادت شركات النفط الغربية أستغلال أحتياطات النفط الكبيرة المكتشفة قبالة سواحل أذربيجان وكازاخستان في عام ١٩٩٧م أدعت كلاً من موسكو وطهران أن بحر قزوين ليس بحراً يمكن تقسيمه إقليمياً ، لكنه بحر تتقاسم موارده جميع الدول الساحلية ، كما عارضوا خط أنابيب باكو– تبليسي – جيهان الذي أقترحته الولايات المتحدة الأمريكية والذي من شأنه أن ينقل نفط حوض قزوين الى السوق العالمية دون المرور عبر روسيا الأتحادية وإيران ذلك يعني حرمان البلدين من رسوم العبور[٦٩] .

خلال عام ١٩٩٨م حدثت بعض الخلافات بين روسيا الأتحادية وإيران وذلك بسبب توقيع روسيا الأتحادية أتفاقيات ثنائية مع تركمانستان وكازاخستان بشأن أستغلال موارد الطاقة في بحر قزوين وتم توقيع الأتفاق مع كازاخستان في ٦ تموز ١٩٩٨م لتقسيم القطاع الشمالي من بحر قزوين طبقاً لمبدأ خط المنتصف حتى قاع البحر في حين يبقى سطح البحر مشتركاً وبموجب الأتفاق حصلت كازاخستان على الحصة الأكبر بنسبة ٢٩ % وروسيا الأتحادية ١٩ % وأذربيجان ١٨ % ، بموجب هذا الأتفاق لن تحصل إيران سوى على ١٢ % فرفضته إيران[٧٠] أثار ذلك حفيضة إيران ووقفت بالضد من هذا الأتفاق ، لذلك ذكرت موسكو بأنه في عام ١٩٩٨ وقع نائب وزير خارجيتها أتفاقاً يعد إيران بأن روسيا ستأخذ في الأعتبار إصرار إيران على حصة ٢٠ %[٧١]، إستناداً الى ما ذُكر أقترحت إيران تقسيم البحر الى مناطق وطنية تحت سيادة الدول المعنية ، وضمان حرية الملاحة ولوائح الصيد المتسقة ، فروسيا الأتحادية تعارض تقسيم بحر قزوين الى مناطق وطنية ومياه إقليمية ومناطق صيد[٧٢] ، بحجة أن أتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م لا تنطبق على بحر قزوين ، فهو جسم مائي بحري فريد من نوعه ، وتجدر الإشارة انه على الرغم من الأختلافات لكن تشترك روسيا الأتحادية وإيران في الرغبة في حل القضية بما يصب في مصلحة جميع الدول المتشاطئة ، مع الحفاظ على الطاقة والموارد البيولوجية لبحر قزوين[٧٣] في النهاية تفهمت إيران بأن روسيا الأتحادية كانت تسعى الى المصالح الإستراتيجية للبلدين فيما يتعلق بالتأثير الخارجي في المنطقة ، لذلك خلال المؤتمر الذي عقد في طهران في تشرين الثاني ١٩٩٨م تحدث رئيس قسم الخارجية الإيرانية قائلاً : (لتسهيل طريقنا الى الأتفاق نحن مستعدون للتفاوض على النظام القانوني القائم على تقسيم البحر الى قطاعات لكن من أجل ذلك يجب أستخدام

المعايير التالية لتقسيم بحر قزوين) وهي (مبدأ الإجماع في أعتماد أي أتفاقات ومبدأ المساواة في الحقوق للدول الساحلية في جميع المسائل من السيادة الى أستخدام الموارد البحرية وموارد التربة وباطن ارض البحر ويجب تطبيق نظام قانوني واحد فقط على البحر كله وإعلان بحر قزوين منطقة منزوعة السلاح والمنطقة تستخدم فقط للأغراض السلمية) لكن لم يتم الأتفاق على ذلك(٧٤) ، كما وتقاربت وجهات نظر كل من موسكو وطهران خلال عام ١٩٩٩م عندما أستطاع الجانب الأمريكي من إقناع الرئيس التركماني ببناء خط أنابيب للغاز على طول قاع بحر قزوين ، متجاوزاً بذلك كلاً من روسيا الأتحادية وإيران ، وتم نقل بناء خط أنابيب الغاز الى شركة أمريكية ، فأعربت الدولتين عن أحتجاجهما الشديد مشيرتين الى عدم وجود أتفاق بين الدول الخمس بشأن وضع بحر قزوين ، ولكن الأحتجاج تم تجاهله(٧٥) .

وفي نيسان عام ٢٠٠٠ م عارضت كل من روسيا الأتحادية وإيران التحرك الأمريكي في منطقة بحر قزوين ، ودعا الرئيس الروسي بوتين الى ضرورة التحرك لمواجهة النشاط الأمريكي المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في هذه المنطقة ، وجاءت هذه الدعوة في أجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي ، فطالب بوتين بتصحيح الأوضاع لمنع تحويل بحر قزوين الى منطقة نزاعات أخرى ، وحذر مجلس الأمن القومي الروسي خلال إجتماعه منع تحويل بحر قزوين لمنطقة نزاعات ، وفي السياق نفسه حذرت إيران في ٢٨ تشرين الثاني من العام نفسه من أخطار الوجود العسكري الأمريكي الإسرائيلي في بحر قزوين(٧٦) .

وفي ١٣ كانون الثاني عام ٢٠٠١م وصل الى طهران مبعوث الرئيس الروسي الخاص بشؤون بحر قزوين فيكتور كالونجى ، للتباحث مع طهران حول سبل تطوير العلاقات الثنائية وإيجاد حلول مقبولة لتحديد وضع بحر قزوين ، وأكد فيكتور أن الجانب الروسي يعمل على تكثيف الجهود الرامية للتوصل الى أتفاقية مقبولة لتحديد وضع بحر قزوين ، كما أستمرت الزيارة لمدة يومين(٧٧) ، ولتوثيق التعاون الاقتصادي بين الدولتين خلال زيارة خاتمي عام ٢٠٠١م الى موسكو، كان من أبرز القضايا التي بحثت بين الطرفين التعاون في مجال الطاقة وتقسيم بحر قزوين بين الدول المتشاطئة وأكد الجانبان على التعاون الاقتصادي بين البلدين وأشار خاتمي الى أهمية توقيع أتفاق بشأن بناء أتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ في تاباس(٧٨) ، وتأكيداً لذلك أدلى بوتين وخاتمي بيان مشترك جاء فيه : (لن يتم الأعتراف بأي حدود رسمتها البلدان الساحلية الأخرى قبل تحديد وضع بحر قزوين رسمياً وأعترف الطرفين بالمعاهدة بين الجمهورية السوفيتية الأشتراكية وبلاد فارس في ٢٦ شباط عام١٩٢١م ومعاهدة التجارة والملاحة الموقعة في ٢٥ اذار عام ١٩٤٠م صالح حتى يتم حل مشكلة الوضع وأنه لا يمكن بدء العمل الا بعد أتفاق خمسة بلدان) وذكروا أيضاً (ان جميع الأتفاقات الخارجية التي تم التوصل اليها حتى الأن غير صالحة ايضاً ، وان يقومان الطرفين بتطوير التعاون في بحر قزوين في مختلف المجالات من خلال تطوير الآليات القانونية اللازمة ، وأكدا أن ثروات بحر قزوين تعد ملكية جماعية للدول الخمس ، كما أكد الجانبان بأن بحر قزوين يجب أن يستخدم للأهداف السلمية فقط ، ولا

يسمح بالوجود فيه للقوات العسكرية لغير الدول المحاذية له)[٧٩] ، تأكيداً لذلك صرح بوتين خلال مؤتمر صحفي قائلاً : (لقد أتفقت مع السيد خاتمي على أنه من المستحسن عقد عدد إضافي من الأجتماعات قبل قمة دول بحر قزوين ، أتفقنا على أن أي حل لمشاكل بحر قزوين لاينبغي أن يخلق حواجز جديدة ، ولا ينبغي ان يعيق الملاحة ، والأستخدام الحر للمساحة المائية)[٨٠] .

كانت إيران قلقة بشأن الأنشطة العسكرية الروسية في بحر قزوين في نيسان عام ٢٠٠١م عندما خرجت ٦٠ سفينة و١٠ الاف جندي مع وزير الدفاع الروسي إيفانوف لبحر قزوين بينما كان بوتين في باكو ، ونتيجة لذلك ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية : (إن إيران تعتقد أنه لايوجد تهديد في بحر قزوين لتبرير المناورات الحربية والوجود العسكري ، وأن مثل هذه التدابير ستضر بجهود بناء الثقة لدى الدول الساحلية) ، فعكس هذا مجالاً آخر لتضارب المصالح بين إيران وروسيا الأتحادية ، ولتوضيح ذلك أدعت الحكومة الروسية ان التدريبات العسكرية الروسية تتم من أجل الذكرى السنوية ٢٨٠ لحملة بطرس الأكبر البحرية تكريماً للمنطقة في بحر قزوين[٨١] ، كان رد إيران على ذلك في ٢٣ تموز من العام نفسه حيث أجبر زورق حربي إيراني سفينة تطوير نفط تابعة لأذربيجان على الأنسحاب من المياه التي تطالب بها كل من طهران وباكو ، وكانت هذه المرة الأولى التي تلجأ فيها إيران الى التهديد بأستخدام القوة لدعم مطالباتها الإقليمية في بحر قزوين ، رداً على ذلك صرح بوتين في بيان حول أزمة بحر قزوين في بداية آب قائلاً : (من غير المسموح اللجوء الى الوسائل العسكرية) وتأكيداً لذلك وقع بوتين على مرسوم يقيد تصدير الصواريخ التي يبلغ مداها على الأقل ٣٠٠ كيلو متر وحمولة تزيد على ٥٠٠ كيلو غرام ، فضلاً عن الطائرات بدون طيار ومحركات صواريخ والوقود والمكونات والمواد المختلفة المستخدمة في الصواريخ الى إيران[٨٢] .

أعتبرت روسيا وجود عناصر غير إقليمية في بحر قزوين تهديداً مباشراً لأمنها لذلك زادت من قواتها العسكرية في البحر وحاولت منع الأستثمارات الأجنبية من خلال مختلف الوسائل العسكرية والاقتصادية لحماية نفوذها وأحتكارها في المنطقة ، فرأت من الضروري التقرب من إيران كما دعمت إيران سياسة الضغط الروسية على الدول الإقليمية ومحاولة الحد من تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة ، وخاصة عندما كانت أذربيجان تعتزم عرض الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء قاعدة في بحر قزوين ، وحاولت الدولتين منع هذا المشروع ، وبطبيعة الحال حاول البلدين تقريب مواقفهما بشأن مشكلة بحر قزوين ، وذكر في أجتماع في طهران من قبل ممثل رفيع المستوى لوزارة الخارجية الروسية (لا روسيا الأتحادية ولا إيران تريدان أن يصبح هذا البحر مستودع الموارد المعدنية والبيولوجية الهائلة منطقة من التنافس الحاد ونعارض بالتأكيد نهبها في فراغ قانوني ونصر على صياغة وضعها على أساس توافق آراء جميع دول بحر قزوين الخمس)[٨٣] ، ونتيجة لذلك أجريت مشاورات روسية إيرانية في ٨ آب من العام ٢٠٠١م بشأن قضايا بحر قزوين في موسكو بين نائب وزير خارجية روسيا الأتحادية ونائب وزير خارجية إيران ، شدد الطرفان على أهمية البيان الروسي الإيراني المشترك بشأن الوضع القانوني لبحر قزوين المؤرخ في ١٢ أذار ٢٠٠١م ، وأكدا انهما

تعتبران الحفاظ على بحر قزوين بحراً للسلام والصداقة والتعاون ، وان التوصل المبكر الى أتفاق بشأن الوضع القانوني الجديد لبحر قزوين على أساس الأتفاق العام لدول بحر قزوين الخمس سيجلب أساساً قانونياً متيناً لتعاون متبادل المنفعة في بحر قزوين ، بما في ذلك مجال تنمية موارد النفط والغاز ، وأكدا ايضاً موقفهم الثابت في حل جميع القضايا المثيرة للجدل من قبل دول بحر قزوين من خلال المفاوضات بروح حسن الجوار والبحث عن حلول مقبولة للطرفين دون أستخدام القوة[٨٤] .

كما لاحظ ان روسيا الأتحادية وإيران تنظران بعين الشك الى الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، فالقادة الروس يتعقدون بأن نفوذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا قد زاد في المنطقة ، وان هاتين الدولتين قد أصبحتا تهددان مصالح روسيا الأتحادية في بحر قزوين ، وان مواجهة هذا النفوذ يتطلب توثيق التعاون مع إيران في كافة المجالات وخاصة ان موقف البلدين متطابق بشأن بحر قزوين وإغلاق حوض البحر على الدول المطلة عليه ، وعدم السماح بوجود القوات الأجنبية ، لذلك سعت روسيا الأتحادية الى توثيق علاقاتها مع إيران والعمل على تشكيل محور يضم روسيا الأتحادية وإيران وأرمينيا لمواجهة محور الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وأذربيجان ، كما انشأت روسيا الأتحادية قيادة جوية للدفاع في منطقة بحر قزوين ، وأعلنت عن عزمها على نشر صواريخ من طراز ٣٠٠ أس أرض جو في أرمينيا[٨٥] ، بعد أن أنتهت حركة البضائع عبر ماوراء القوقاز جعل ذلك هدف روسيا الأتحادية تحسين التقنية لحركة الشحن مع إيران عبر بحر قزوين ، فضلاً عن ترتيب أتصالات السكك الحديدية بأستخدام خط مشهد – سراح ، وتأكيداً لتثبيت العلاقات الروسية – الإيرانية تم الأتفاق على وجود الأتصالات بين المناطق ، وخاصة منطقة أستراخان ومقاطعتي غويليان ومازندران ، وتحتفظ إيران أيضاً بأتصالات مع المناطق الوطنية الروسية (تتارستان وأدموريتا)[٨٦] تسيطر روسيا الأتحادية وإيران على أقل من ثلث بحر قزوين وتسيطران على القطاعات الأقل أستكشافاً في البحر ، في حين تعمل الدول الساحلية الأخرى بنشاط على إنتاج وتصدير النفط والغاز من قطاعاتها ، ومع ذلك فأن إيران هي العضو الوحيد في المجموعة الذي يمكنه توفير طرق نقل الطاقة المباشرة الى الأسواق الدولية ، وكان أهتمامهم بطرق التصدير والمنافسة مع أصحاب مشاريع خطوط الأنابيب في المنطقة من العوامل الرئيسية في سياساتهم المتعلقة بمنطقة بحر قزوين ، لذلك أتخذت موسكو وطهران تدريجياً وجهات نظر متباينة بشأن مستقبل البحر وأدت المكاسب الاقتصادية من خطي أنابيب التصدير اللذين يمران عبر الأراضي الروسية الى تغيير وجهة نظر موسكو ، لكن أختلفت أرائهم حول قضيتين رئيسيتين هما : معيار توزيع موارد قاع البحر والوضع القانوني لمياه البحر وسطحه ، وتعتقد موسكو أنه يجب تقسيم قاع البحر بين الدول المطلة على البحر الخمس وفقاً للخط المتوسط ، وقد ألتزمت بهذا الترتيب في أتفاقياتها مع كازاخستان في حزيران ١٩٩٨ ، ومع أذربيجان في كانون الثاني ٢٠٠١م بشأن توزيع أصول قاع البحر ، في حين تفضل إيران التقسيم بنسبة ٢٠ % لكل دولة من الدول الساحلية ، لذلك يختلف البلدان حول وضع بحر قزوين بينما تطالب روسيا الأتحادية بمعاملة المياه السطحية على أنها ملكية مشتركة تصر إيران على أنه في

حالة التقسيم يجب تقسيم كل من قاع البحر والمياه السطحية ، فأن معارضة إيران للأستخدام المشترك للسطح متجذرة من مخاوفها بشان حرية حركة السفن الحربية الروسية حتى الساحل الإيراني[٨٧] ، وفي تشرين الثاني ٢٠٠١ طرحت موسكو صيغة جديدة لحل النزاع على بحر قزوين ، حيث غيرت خطتها للتقسيم على طول خط الوسط المعدل ، للسماح بتقاسم الحقول المتنازع عليها بين الدول على أساس مقدار أستثمار كل جانب فيها ، في الواقع كان هذا بمثابة تنازل لإيران ، لكنه تنازلاً طفيفاً للغاية[٨٨] ، وساندت إيران الموقف الروسي فيما يتعلق بإضفاء مبدأ قومية القطاعات الساحلية مع إبقاء وسط البحر وثرواته ملكاً للجميع وخاضع للأستثمار المشترك ، وأكد هذا التوجه مهدي صفري مندوب إيران في شؤون بحر قزوين عندما قال في اذار عام ٢٠٠٢ م : (أن إيران ونظراً للمصالح الشاملة والبعيدة المدى ، تتفق مع وجهة النظر الروسية بشأن تقاسم ثروات بحر قزوين وترى إن النطاق المشاع أفضل خيار إكمال النظام القانوني لهذا المنبسط المائي الفريد)[٨٩] .

وفي ٢٢ نيسان ٢٠٠٢م صرح خاتمي قائلاً : (أن الأجتماع الذي سيعقد غداً لرؤساء الدول المطلة على بحر قزوين بأنه فرصة إيجابية للتوصل الى حل للوضع القانوني لبحر قزوين وقال أيضاً قبل توجهه الى تركمانستان لحضور أجتماع قمة دول الحوض ان الوضع القانوني للبحر قضية معقدة وتحتاج الى المزيد من الدراسة من قبل الخبراء ، وأضاف من حق اي دولة ان تسعى الى تحقيق مصالحها فيما يخص الوضع القانوني للبحر مشدداً على ان جميع الدول المعنية تسعى للتوصل الى تفاهم حول الموضوع) وقال الناطق بأسم وزارة الخارجية الإيراني حميد رضا اصفي (ان إيران لا تنتظر من القمة التوصل الى الوضع القانوني لبحر قزوين ، الا انه أعرب عن أمله في ان تمهد هذه القمة للتوصل الى إجماع بخصوص النظام القانوني لبحر قزوين)[٩٠] ، وتقرر إنشاء مجموعة عمل خاصة من دول بحر قزوين الخمس ، وعقدت القمة الأولى في عشق أباد ٢٣ – ٢٤ نيسان ٢٠٠٢م ، في خضم أنتقاد جورج بوش لإيران كواحدة من البلدان في محور الشر حاولت الدول السوفيتية السابقة مواصلة المفاوضات وعزل إيران في القمة ، لكن الرئيس الإيراني خاتمي لم يتراجع دفاعاً عن المصالح الوطنية الإيرانية وأصرت إيران على حصتها البالغة ٢٠ % من بحر قزوين والحفاظ على النظام القانوني للحقبة السوفيتية وأنتهت القمة التي كانت الأولى التي جمعت البلدان الخمسة معاً في حقبة مابعد الأتحاد السوفيتي دون أي نتائج ، لم تتمكن إيران وأذربيجان من الموافقة على تحديد مصالحهما في بحر قزوين ، فأقامت أذربيجان تعاوناً أمنياً مع تركيا وجورجيا في طرابزون ، واعلن وزير الدفاع التركي أن توفير الأمن لخط أنابيب باكو – جيهان كان السبب الرئيس لهذا التعاون الأمني[٩١] فعارضت روسيا الأتحادية وإيران بشدة خط الأنابيب باكو – جيهان الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي سينقل النفط من أذربيجان الى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي الجورجية ، وكان يهدف أنشاء هذا الخط من الأنابيب من أجل ربط طريق التصدير مع أحتياطات الطاقة في تركمانستان وكازاخستان ، فضلاً عن كسر أحتكار روسيا

الأتحادية لطرق التصدير وتجاوز إيران كمسار بديل ، وفي الوقت نفسه تعارض موسكو ممر التصدير بين الشرق والغرب الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية[٩٢]

أعلنت إيران تأييدها للفكرة الروسية الهادفة لإنشاء قوة مشتركة للتدخل في منطقة بحر قزوين مقتصرة على الدول الساحلية وبناءً عليه صرح حامد رضا آصفي الممثل الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية قائلاً : (أن الدول المطلة على بحر قزوين يجب ان تتوصل الى أتفاق مشترك لإنشاء قوة تدخل سريع) ، كانت مبادرة روسيا الأتحادية لمواجهة القوة الغربية التي تتدخل في بحر قزوين ، وفي آب ٢٠٠٢م قام الأسطول العسكري الروسي بتدريبات عسكرية في بحر قزوين وأعلن أن هدفه رفع كفاءة الأسطول الروسي وتدريبه لتنفيذ مهام متعلقة بردع أي عمليات عدوانية ضد أنابيب النفط العائدة لدول المنطقة وضد أي عمل عدواني أخر ، وقد شارك هذه التدريبات ممثلو الجيش والأسطول الإيراني[٩٣]

تم عقد القمة الثانية للدول الساحلية في عام ٢٠٠٣م وتم التوقيع على أتفاق يحدد النهج المشترك لصياغة الأتفاقية المتعلقة بالوضع القانوني لبحر قزوين ، حيث نص الأتفاق على أنه لاينبغي للدول أن تمنح أراضيها لدولة ثالثة للعدوان على بعضها البعض ولها الحق في تطوير طاقة السلام ، وفي الأجتماع العاشر الذي عقد في تموز عام ٢٠٠٣م للفريق العامل المخصص على مستوى وزراء خارجية دول بحر قزوين ، حيث قال وزير خارجية روسيا إيفانوف : (ان مهمة أعتماد الأتفاقية بشأن الوضع على الرغم من أهميتها لايحرم مشكلة تشكيل الإطار القانوني الدولي للتعاون بين الدول الساحلية في مجالات معينة من النشاط في بحر قزوين)[٩٤] وفي العام ذاته قامت روسيا بإبرام عقد مع كازاخستان وأذربيجان من أجل تحديد الحدود المائية في بحر قزوين وتقسيم الموارد تحت سطح البحر وهو ما يسمى (النظام القانوني المزدوج) لهذا البحر ، وبموجب هذا العقد يتم تقسيم ٦٤ % من البحر فيما بينهم ، لكن إيران أحتجت على ذلك[٩٥] ، ونتيجة لذلك تم الأتفاق على توقيع أتفاقية إطارية بشأن حماية البيئة البحرية تتوخى حماية بيئة بحر قزوين من جميع مصادر التلوث والنهوض بحماية الموارد البيولوجية لبحر قزوين والحفاظ عليها وأستعادتها وأستخدامها المستدام وتم التوقيع عليها في ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٣م في طهران من قبل جميع الدول الساحلية وحضر خلال التوقيع ممثلوا الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والسلك الدبلوماسي ووسائل الإعلام ، وقد خطب خاتمي قائلاً : (إن توقيع الأتفاقية يعزز بشكل كبير الإطار القانوني الدولي للتعاون الإقليمي في مجال حماية البيئة ، وهو خطوة مهمة نحو التشكيل التدريجي للوضع القانوني لبحر قزوين وتطوير بالتوازي مع أتفاقية الوضع ، أتفافات تعاون متعددة الأطراف بشأن أنشطة معينة في بحر قزوين)[٩٦] .

نتيجة للتطورات الحاصلة والأتفاق بين الدولتين وتقارب أرائهم في القضايا الإقليمية قام لافروف وزير خارجية روسيا الأتحادية بزيارة الى طهران خلال شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٤م وتأكيداً لمتانة التعاون بين الطرفين صرح في ١٠ تشرين الأول عام ٢٠٠٤م قائلاً : (ان إيران شريك مهم بالنسبة لنا ، تعمل روسيا معها عن كثب لصالح

الأستقرار في المنطقة ومناقش مشاكل التسوية في الشرق الأوسط ، وتطوير التعاون في بحر قزوين وننظر في المشاريع الواعدة والمتعددة الأطراف مثل ممر النقل الدولي الشمال والجنوب ، الذي تعد روسيا الأتحادية وإيران من بين المبادرين ويتم بالفعل إظهار أهتمام العديد من البلدان الأخرى بالأنضمام الى هذا المشروع) ثم أضاف : (في إطار التعاون بين دول بحر قزوين الخمس ، تتم مناقشة جميع الجوانب ، بما في ذلك الوضع القانوني لبحر قزوين ، والتعاون الاقتصادي والجوانب البيئية ، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالأنشطة العسكرية ، ونتوقع ان يتم النظر في هذه القضايا بشكل كامل في قمة بحر قزوين القادمة ، التي أقترحت القيادة الإيرانية عقدها في طهران ، لم يتم الأتفاق بعد على توقيت هذه القمة ولكن روسيا الأتحادية تؤيد عقدها في إطار عمل دول بحر قزوين ، تتم مناقشة والأعتراف بفكرة أن بحر قزوين يجب ان يكون منطقة لا تجري فيها الأنشطة العسكرية للدول الأجنبية)[٩٧] .

اقترحت القوات العسكرية للدول المطلة على بحر قزوين وروسيا الأتحادية عام ٢٠٠٥م إنشاء نظام أمني لبحر قزوين وأن تنسق الدول الساحلية قواتها ومواردها من خلال الهيكل الموحد CASFOR ، وأصرت موسكو على أنها لا تدعو الى إنشاء كتلة عسكرية ولكنها تسعى الى تعاون أفضل بين دول بحر قزوين ضد التهديدات والتحديات في المنطقة ، على الرغم من ان إيران قد أثارت في السابق مسالة تجريد السلاح من بحر قزوين ، لكنها أيدت هذه المبادرة معتبرة أنها تضع الأساس لتحالف إقليمي دفاعي في تفاعلاتها السابقة مع روسيا الأتحادية ، وأعربت إيران عن أهتمامها بإنشاء مثل هذا التحالف ، لكل من روسيا الأتحادية وإيران مواقف مشتركة فيما يتعلق بخطوط الأنابيب العابرة لبحر قزوين ، وتبذلان جهوداً لتوفير إطار قانوني لفكرة أن مشاريع خطوط انابيب العبور المستقبلية يجب أن تخضع للموافقة في شكل من خمسة أطراف ، كما تفكر الدولتين في إنشاء ممر النقل الدولي (الشمال والجنوب) الذي يهدف الى توفير وصلات عبور بين شمال أوروبا ودول الخليج العربي والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا[٩٨] .

الخاتمة

تبرز اهمية التعاون والتنسيق بين روسيا الأتحادية وإيران في المجال الاقتصادي بأعتبارهما من أكبر منتجي ومصدري النفط والغاز في العالم ، حيث بذلت الدولتان الجهود من أجل توقيع الأتفاقيات التجارية في قطاع الطاقة والسعي للتأثير في سوق النفط والغاز الطبيعي وطرق أنابيب نقل الطاقة ، كما تلتقي مصالح الدولتين في مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين الذي يُعتبر مجالاً حيوياً لِكلا الدولتين يدفعهما اكثر الى التعاون والتنسيق لإيجاد حل مناسب بما يتوافق ومصالحهما المشتركة والسعي للأستفادة من موارد هذا البحر ، كما ان لروسيا الأتحادية وإيران أهداف مشتركة للحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في المنطقة .

الهوامش والمصادر:

(١) محمود عبيد محمد ، العامل العسكري في العلاقات الروسية – الإيرانية ١٩٩١ – ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٧ .

(٢) جريدة الجمهورية ، العدد ٨١٤٥ ، ١٨ اذار ١٩٩٢ .

(3) Aytan Mammadli , Bölgesel Güvenlik Dengeleri Bağlaminda Rusya-İran İlişkileri , T. C.Uludağüniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Uluslararasi İlişkiler Anabilim Dali Uluslararasi İlişkiler Bilim Dali , Yüksek Lisans Tezi , Bursa – 2014 , S 72 .

(٤) عبد المنعم هادي علي وزهير داخل عبود ، ((تحليل جغرافي سياسي لواقع العلاقات الروسية الإيرانية)) مجلة أوروك للعلوم الإنسانية ، مجلد ١٤ ، العدد ٢ ، جامعة المثنى ، ٢٠٢١ ، ص ٩١٩ .

(5) Svante E . Cornell , Small nations and great Powers A Study of Ethnoplitical Conflict in the Caucasus , Taylor & Francis Library , 2005 , P 317 .

(٦) قانون داماتو : قانون أصدره مجلس النواب الأمريكي ينص على تطبيق العقوبات الأقتصادية ضد الشركات الأجنبية المتعاونة مع إيران وليبيا في مجال أستخراج النفط والغاز الطبيعي وقعه الرئيس الامريكي بيل كلينتون عام ١٩٩٦م والذي اقره الكونغرس الأمريكي بناء على طلب السناتور الجمهوري الفونسي داماتو بحجة تخفيف مصادر دعم الأرهاب وكان يستهدف بلأساس قطاع الطاقة في البلدين ، للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، ((دراسة في العقوبات الدولية على ايران ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٢٥ ، السنة ٨ ، جامعة الموصل ، كانون الثاني ٢٠١٢ ، ص ، ٤٢ .

(7) Агепсим Исаакович АШКАЛОВ, Внешнеэкономическая деятельность России с Ираном , Российский внешнеэкономический вестник , 2018 , C 48 .

(٨) بان فوزي داؤد الدليمي ، سياسة روسيا الأتحادية تجاه إيران ١٩٩١ – ٢٠٠٧ وأفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٨ .

(٩) ايلاف نوفل احمد العكيدي ، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية ، دار الرعاية ، (الأردن ، ٢٠١٦) ، ص ٥٢ .

(١٠) فريد حاتم الشحف ، الإطار الإستراتيجي للعلاقات الروسية الإيرانية ، دار الملايين ، (سوريا ، ٢٠١٢)،ص ٢٢٧ .

(11) Vitaly Naumkin , The Russian – Iranian Relations : present status and prospects for the future , Journal of international affairs , Vol III , No 1 , may 1998 , P 9 .

(١٢) ايلاف نوفل ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(١٣) نورهان الشيخ ، ((روسيا والأتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة)) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٤ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٤ .

(14) Vitaly Naumkin , OP , Cit , P 7 .

(15) Helen Belopolsky , Russia and the challengers : Russian alignment with China , Iran and Iraq in the unipolar era , palgrave macmillan , New york , 2009 , P 112 .

(16) Ш. С. Галбацова , НЕКОТОРЫЕ АСПЕКТЫ РОССИЙСКО-ИРАНСКОГО ЭКОНОМИЧЕСКОГО СОТРУДНИЧЕСТВА НА СОВРЕМЕННОМ ЭТАПЕ , С 10.

(17) Барари Рейканде Ходаяр ,РОССИЙСКО-ИРАНСКИЕ ОТНОШЕНИЯ В ЭНЕРГЕТИЧЕСКОЙ СФЕРЕ В КОНТЕКСТЕ ГЛОБАЛИЗАЦИИ , Диссертация на соискание ученой степени кандидата политических наук,САНКТ-ПЕТЕРБУРГСКИЙ ГОСУДАРСТВЕННЫЙ УНИВЕРСИТЕТ , 2016 , С 85 .

(18) Helen Belopolsky , OP , Cit , P 112 .

(١٩) محمود عبيد محمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

(٢٠) فريد حاتم الشحف ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

(21) Roland Dannreuther and Luke March , Russia and Islam State , society and radicalism , Taylor & Francis e- Library , 2010 , P 216 . ؛ Helen Belopolsky , OP , Cit , P 113 .

(22) Aytan Mammadli , OP , Cit , P 74 . ؛ Helen Belopolsky , OP , Cit , P 112 .

(23) Ш. С. Галбацова , OP , Cit , C 11 .

(٢٤) فلاديمير بوتين : ولد في ٧ تشرين الاول ١٩٥٢ م في لينينغراد (سانت بطرسبرغ حالياً) وكان ابن رئيس المصنع ، وكانت أسرة بوتين أسرة بسيطة تتشارك المعيشة مع أسرتين أخرتين في شقة مشتركة ، التحق بجامعة لينينغراد الحكومية ودرس القانون ، وقد شغل عدة مناصب مهمة اذ اصبح رئيس مجلس مدينة سان بطرسبرغ وتولى رئاسة اللجنة المدنية للعلاقات الخارجية ، وفاز بالانتخابات سنة ٢٠٠٠ ووقع الوثيقة رقم ٢٤ الخاصة بالمفهوم الجديد للأمن القومي الروسي ، للمزيد من التفاصيل يُنظر : John Paxton , Leaders of Russia and Soviet Union from the Romanov Dynasty to Vladimir putin , New Yourk and London , 2013 , P 143 .

(25) Aytan Mammadli , OP , Cit , P 74 .

(٢٦) سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية – الإيرانية الى اين ؟ ، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦ .

(٢٧) هاني جواد كاظم النجار ، ((التعاون العسكري والاقتصادي بين روسيا وإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧ – ٢٠٠٥)) ، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد ٢٣ ، العدد ١ ، جامعة بابل ، ٢٠١٦ ، ص ٢٦٨ .

(٢٨) محمد خاتمي : رئيس ليبرالي كان صديقاً مقرباً من الخميني ولد عام ١٩٤٤درس العلوم الدينية في قم عام ١٩٦١م وحصل على البكالوريوس في الفلسفة من جامعة أصفهان ، كما تعلم الأنكليزية والألمانية عند بداية الثورة ، وكان يشرف على المسجد الشيعي في هامبورغ وشارك في نشاطات سياسية ضد الشاه وبعد الثورة ترأس دار نشر حكومية ، وفي عام ١٩٨١م عينه الخميني مديراً لمؤسسة كيهان (Kayhan) وأنتخب عضواً في المجلس وقد تسبب توليه منصب وزير الثقافة عام ١٩٨٢م في إثارة غضب المحافظين بتخفيفه للرقابة على الأفلام والكتب ومع استقالته من الوزارة عام١٩٩٢م ترأس المكتبة الوطنية ثم عين مستشاراً ثقافياً للرئيس رفسنجاني ، كما كسب في أنتخابات الرئاسة لدورتين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠١ : للمزيد من التفاصيل يُنظر ، زينب محمد طاهر ال حيو ، العلاقات الإيرانية الصينية ١٩٧٩ – ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الحمدانية ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٩.

(29) Под ред. Е.В. Дунаевой, В.И. Сажина , Российско-иранские отношения Проблемы и перспектив , Институт востоковедения РАН ЦЕНТР ИЗУЧЕНИЯ СТРАН БЛИЖНЕГО И СРЕДНЕГО ВОСТОКА , Москва , ИВ РАН 2015, С 115 .

(30) Ш. С. Галбацова , OP , Cit , C 10 .

(31) Aytan Mammadli , OP , Cit , P 75 . ؛ Helen Belopolsky , OP , Cit , P 112 .

(32) Eric Daniel Moor , The Crisis of Cooperation : Analysis of Russisn – Iranian in the Post–Soviet Era , Master of science in pohitical science ,Portland state University , 2012, P 50.

(٣٣) محمود عبيد محمد ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٣٤) منتدى الدول المصدرة للغاز : هو منظمة حكومية دولية تأسست في طهران عام ٢٠٠١ م ، تضم كبار منتجي الغز الطبيعي في العالم ، بهدف دعم حقوقهم السيادية على مواردهم من الغز الطبيعي وتهزيز التعاون والحوار بشأن المسائل المتعلقة بالغاز ، ويضم المنتدى ١٢دولة عضواً و٧ بصفة مراقب ، وتمثل حوالي ٦٩ % من أحتياطات الغاز الطبيعي و٣٩ % من إنتاجه و٤٠ % من تجارة الغاز الإجمالية ، وتضم الدول الأعضاء ، إيران ، ليبيا ، الجزائر ، روسيا الأتحادية ، بوليفيا ، مصر ، ترينيداد ، توباغو ، الإمارات العربية المتحدة ، فنزويلا ، غينيا الأستوائية ، نيجيريا ، اما الدول بصفة مراقب تضم ، أنغولا ، أذربيجان ، العراق ، موريتانيا ، موزمبيق ، البيرو ، ماليزيا ، للمزيد من التفاصيل يُنظر : شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت) متاح على الرابط www.energy.gov تاريخ الزيارة ١/ ٥ / ٢٠٢٤ .

(٣٥) سليم علي ، ((تنشيط السلام : دور خطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي)) ، مركز بروكنجز الدوحة ، ٢٠١٠ ص ٢٢ .

(٣٦) إيلاف ٢٣ / تشرين الأول ٢٠٠٢ ، https://elaph.com/ ,تاريخ الزيارة ٢٩ / ٤ / ٢٠٢٤ .

(37) Aytan Mammadli , OP , Cit , P 75 .؛ Helen Belopolsky , OP , Cit , P 113 .

(38) Начало встречи с министром иностранных дел Ирана Камалем Харрази , Москва, Кремль , 17 мая 2004 ,17 /4/2004 http://kremlin.ru/acts/bank , تاريخ الزيارة ٣ / ٥ / ٢٠٢٤

(39) ОТВЕТЫ ОФИЦИАЛЬНОГО ПРЕДСТАВИТЕЛЯ МИД РОССИИ А.В.ЯКОВЕНКО НА ВОПРОСЫ РОССИЙСКИХ СМИ В СВЯЗИ С ВИЗИТОМ В РОССИЮ МИНИСТРА ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ ИРАНА К.ХАРРАЗИ , 17 /4/ 2004 , http://kremlin.ru تاريخ الزيارة ١٠/ ٥ / ٢٠٢٤.

(40) Ш. С. Галбацова , OP , Cit , C 13

(41) Goncharova Anastasia , The main aspects of Russia-Iran relations at the present stage (2000-2018) , Master's thesis , Enseignement Superieur en Relations Internationales , 8 octobre 2018 , P 24 .

(42) Helen Belopolsky , OP , Cit , P 113 .

(43) Под ред. Е.В. Дунаевой, В.И. Сажина , OP, Cit , C 110 ؛ Helen Belopolsky , OP , Cit , P 113 .

(٤٤) سيرجي شاشكوف ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ ؛ Goncharova Anastasia , OP , Cit P 25

(45) Elvira Sadykova , Eski Sovyet Coğrafyasindaki Gelişmeler Ve Güvenlik Kaygilari Çerçevesinde Rusya Federasyonu'nun İran'la İlişkileri (1992 - 2005), Yüksek Lisans Tezi , T.C.Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Uluslararasi İlişkiler Anabilim Dali , Ankara – 2006 , P 23 .

(٤٦) هاشم كاظم صبيخي ، ((التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين)) ، مجلة أبحاث ميسان ، مجلد ٢ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٨ .

(٤٧) فريد حاتم الشحف ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(٤٨) معاهدة عام ١٩٢١ م : عقدت بين إيران والأتحاد السوفيتي في ٢٦ شباط عام ١٩٢١ وعرفت بأسم أتفاقية الصداقة ، وتضمنت المادة الثالثة منها حق الدولتين وبشكل متساوي في بحر قزوين بأعتباره بحيرة مغلقة ، ولم ترسم الأتفاقية الحدود بين البلدين ، لكنها أكدت على حرية الملاحة والوجود العسكري للبلدين في البحر ، للمزيد من التفاصيل يُنظر : نزار أيوب حسن الگُولي ، العلاقات الإيرانية السوفيتية ١٩٣٩ – ١٩٤٧ دراسة تاريخية ، الأكاديمية الكوردية ، مطبعة الحاج هاشم ، (أربيل ، ٢٠٠٩) ، ص ٤٩ .

(٤٩) معاهدة عام ١٩٤٠ م : تم التوقيع عليها في ٢٥ اذار ١٩٤٠ م بين الأتحاد السوفيتي وإيران ،وعرفت بـ معاهدة التجارة والملاحة ، كأساس قانوني ينظم حالياً الأنشطة في بحر قزوين ونصت المادة الثانية عشرة منها على إجازة بواخر الطرفين أستخدام موانئ الطرف الأخر في بحر قزوين وان تعامل معاملة البواخر الوطنية ، في حين منعت المادة الثالثة عشرة الطرفين من السماح لطرف ثالث بأستخدام بحر قزوين بكامله وشمل المنع أيضاً

المؤسسات والأشخاص الذين ليسوا من الأتحاد السوفيتي أو إيران ، للمزيد من التفاصيل يُنظر : نزار أيوب حسن الگُولي ، المصدر نفسه ، ص ص ٧٦ – ٧٧ .

(٥٠) محمود عبيد محمد ، المصدر السابق ، ص ٥٠ ؛ فريد حاتم الشحف ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(51) Elvira Sadykova , OP , Cit , P 25 .

(٥٢) فرح الزمان أبو شعير ، ((إيران وبحر قزوين : معادلة للصراع وتقسيم النفوذ)) ، تقرير صادر عن : مركز الجزيرة للدراسات ، ١٣ كانون الثاني ، ٢٠١٣ ، ص ٣ .

(53) Elvira Sadykova , OP , Cit , PP 26 – 27 .

(٥٤) طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، مكتبة مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، (بغداد ، ٢٠١٢) ، ص ٢١٣ .

(٥٥) محمود عبيد محمد ، المصدر السابق ، ٥٣ .

(56) Барари Рейканде Ходаяр, OP , Cit , C 71 .

(57) Goncharova Anastasia , OP , Cit , P 18 .

(٥٨) علی اکبر جعفری و روح الله تقی نژاد ، بایسته های روابط آینده ایران و روسیه از الزامات فناوری پایه تا اقتضائات «انرژی محور » ، فصلنامه آسیای مرکزی و قفقاز شماره ٨٠ زمستان ١٣٩١ ، ص ٦٢ .

(59) С.С. Жильцов , ОТНОШЕНИЯ РОССИИ И ИРАНА В КАСПИЙСКОМ РЕГИОНЕ: ИТОГИ И ПЕРСПЕКТИВЫ , Российский университет дружбы народов, Москва, Россия , 2016 , С 629 .

(60) Ibid , CC 631- 632 .

(٦١) فريد حاتم الشحف ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

(٦٢) علی اکبر جعفری و روح الله تقی نژاد ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٦٣) فريد حاتم الشحف ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(64) Adam Tarock , Iran and Russia in , strategic alliance, Third world Quartely , vol 18 , No 2 , 1997 , P 261 .

(65) Мамедова Н.М , исламская революция В ИРАНЕ: ПРОШЛОЕ, НАСТОЯЩЕЕ, БУДУЩЕЕ , российская академия НАУК институт востоковедения , Москва , ИВРАН 1999 , С 132 .

(66) Helen Belopolsky , OP , Cit , P 114 .

(67) С.С. Жильцов , OP , Cit , C 634 .

(68) Elvira Sadykova OP , Cit , P 27 .

(69) Mark N . Katz , Russian – Iranian Realations in the putin Era , P 70 . شبكة المعلومات الدولية https://www.jstor.org/ تاريخ الزيارة ٣ / ٥ / ٢٠٢٤ (الأنترنيت) متاح على الرابط

(70) Shireen T . Hunter , , Iran's Foreign Policy in the post – soviet Era , santa Barbara , California , Denver , Colorado , England , 2010 , 112 .

(71) Mona Dinpajouh , Russian forelgn policy towards Iran under vladimir putin 2000 – 2008 , Athesis submitted to the graduate school of social of middle east technical university , july 2009 , P 37 .

(72) Y . Y . Belobrov , Modern Russia – Iran Relations : challenges and opportunlties , Russian International affairs council , Moscow ,2014 , P 36 .

(73) Ibid , P 38 .

(74) Мамедова H.M , OP , Cit , C 132 .

(75) Ibid , C 163 .

(٧٦) محمود عبيد محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(٧٧) وكالة الأنباء الكويتية ، موسكو وطهران تبحثان التعاون الثنائي وتحديد وضع بحر قزوين ، ١٣/ ١/ ٢٠٠١ ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت) متاح على الرابط www.kuna.net.kw ، تاريخ الزيارة ٢ / ٥ / ٢٠٢٤ .

(78) Барари Рейканде Ходаяр , OP , Cit , C 112 .

(79) Elvira Sadykova , OP , Cit , P 37 . ؛ C.C. Жильцов , OP , Cit , C635 .

(80) ПРЕСС-КОНФЕРЕНЦИЯ ПРЕЗИДЕНТА РОССИИ В.В.ПУТИНА ПО ИТОГАМ , Министерство 12 / 3 / 2001 , https://archive.mid.ru تاريخ الزيارة ١/ ٥ / ٢٠٢٤

(81) Shireen T . Hunter , OP , Cit , P P 112 – 113 ؛ Mona Dinpajouh , OP,Cit , P 41 .

(82) Ali A . Jalali ,The Strategic Partnership of Russia and Iran ,The US Army War College Quarterly : Parameters , Vol 31 , No 4 ,Winter 2001 , P 103 ؛ Mark N . Katz , OP , Cit , P 75 .

(83) Vitaly Naumkin , OP , Cit , P 6 . ؛ Aytan Mammadli , OP , Cit , S 87 .

(84) О КОНСУЛЬТАЦИЯХ ПО КАСПИЙСКОЙ ПРОБЛЕМАТИКЕ , МИД России , https://archive.mid.ru , 9 / 8 / 2001 , تاريخ الزيارة ١٣ / ٥ / ٢٠٢٤

(٨٥) محمود عبيد محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(86) Vitaly Naumkin , OP , Cit , P 6 .

(87) Ali A . Jalali , OP , Cit , P 104 .

(88) Mark N . Katz , OP , Cit , P P 76 – 77 .

(٨٩) فهد مزبان خزار الخزار ، ((العلاقات الإيرانية الروسية التطورات الراهنة وآفاق المستقبل)) ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد ٨ – ٩ ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٥ .

(٩٠) وكالة أنباء الإمارات – وام ، ٢٢ نيسان ٢٠٠٢ ، https://wam.ae/ تاريخ الزيارة ٧ / ٥ / ٢٠٢٤ .

(91) Roland Dannreuther and Luke March , OP , Cit , P 217 .

(92) Ali A . Jalali , OP , Cit , P 104 .

(٩٣) حارث قحطان عبدالله ومثنى فائق مرعي ، ((أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية – الإيرانية)) ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد ١٩ ، جامعة تكريت ، ٢٠١٤ ، ص ٢٩٧ .

(94) С.С. Жильцов , OP , Cit , C 635 . ؛ Goncharova Anastasia, OP , Cit , P 19 .

(95) Elaheh Kooalee and Others , Iran and Kazakhstan Relations : A Geopolitical Analysis , Iranian Review of Foreign Affairs , Vol 4 , No 1 , Winter 2014 , P 97 .

(96) Elena Dunaeva , Iran , China , and Russia : The Emerging Anti- US Nexus ? , joint Forces Staff college , National Defense University , Norfolk AV , USA , Security Dialogue , Vol 32 , No 4 , December 2001 , P 457 .

(97) СТЕНОГРАММА ОТВЕТОВ МИНИСТРА ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ С.В.ЛАВРОВА НА ВОПРОСЫ РОССИЙСКИХ И ЗАРУБЕЖНЫХ СМИ ПО ИТОГАМ ПЕРЕГОВОРОВ С МИНИСТРОМ ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ ИРАНА К.ХАРРАЗИ В ТЕГЕРАНЕ 10 ОКТЯБРЯ 2004 ГОДА , МИД России 11/ 10 / 2004 , https://archive.mid.ru , تاريخ الزيارة ٣/ ٥ / ٢٠٢٤

(98) Elena Dunaeva , Op , Cit , P 457 .